□ يرى محللون سياسيون أن العراق في المرحلة الراهنة يقف أمام مفترق طرق أحلاها مر بسبب ضبابية الأوضاع المستجدة بفعل الأحداث التي تشهدها المدن العراقية، فيما ترغب حكومة رئيس الوزراء إياد علاوي في إضفاء طابع عراقي على الأحداث، خصوصاً في الفلوجة، غير أن العديد من المراقبين يشيرون إلى أن العراق بات بحاجة ماسة إلى التصالح مع الذات العراقية وتوحيد كافة العراقيين تحت مظلة وطنية واحدة تحفظ أرض العراق وسيادته وتنطلق صوب إعادة بناء ما خربته الحرب في هذا البلد.

مستقبل العراق في ظل الأحداث الراهنة

العراقيون بحاجة إلى وفاق وطني لقيام سلطة شرعية منتخبة

ويؤكد هؤلاء المحللون أن الديمقراطية وقيام سلطة منتخبة وشرعية لا تقوم على العنف وفرض القوة أو الاستقواء على الشعب العراقي بقوات أجنبية محتلة.

ويضيف المحللون أن حكومة رئيس الوزراء إياد علاوي ترغب في إضفاء طابع عراقي على معركة الفلوجة بالرغم من الحضور العسكري الأمريكي الطاغي عليها، حيث يعتبر علاوي الهجوم بمثابة معركة بين الشعب العراقي والمقاتلين المتمترسين في المدينة السنية بهدف تنظيم انتخابات حرة في يناير ٢٠٠٥م.

وقال علاوي، خلال زيارة تفقدية قام بها إلى معسكر قرب مدينة الفلوجة لرفع معنويات الجنود قبيل بدء الهجوم : إن القوى السياسية والشعب يدعمونكم.

لكن رجال دين وسياسيين سنة دعوا إلى مقاطعة الانتخابات التي ستجرى على جثث الضحايا (وفق بيان هيئة علماء المسلمين السنية المحافظة).

وأضاف علاوي مخاطباً الجنود : يجب أن تنتقموا من الإرهابيين للأطفال والنساء وزملائكم الذين قتلوهم، في إشارة إلى مقتل (٤٩) عنصراً من عناصر الحرس الوطني منتصف الشهر الماضي شمال بغداد، وقال : سينتصر العراق في المعركة، فأنتم تكتبون تاريخه.

في غضون ذلك لم يفصح المسؤولون العسكريون من أمريكيين وعراقيين عن معلومات تتعلق بالعملية العسكرية وعدد الجنود المشاركين.

رؤى متباينة

□ إجمالاً لا يمكن بوضوح تاشير التباين الذي يعيشه العراق هذه الأيام بصدد الانتخابات المقبلة، إذ يمكن ببساطة تلمس ثلاثة مواقف رئيسية تشكل العمود الفقري للموقف من الانتخابات، فقد شدد الشيخ علي الصافي، ممثل آية الله علي السيستاني في كربلاء، على المشاركة الكثيفة في الانتخابات، معتبراً إياها واجباً وطنياً، واضعاً مقاطعيها في صف خيانة الوطن.

واعتبر الصافي عدم المشاركة في العملية الانتخابية حراماً شرعاً يدفع بمرتكبه إلى جهنم، وكان الدخول إلى النار وارداً، حتى بسبب الاختلاف السياسي.

وبذلك يحاول السيستاني فرض نمط من الديكتاتورية على أتباعه مع أن تجربة الانتخابات في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن أمام الناخبين أربعة خيارات تتراوح بين المقاطعة الكلية أو إلقاء ورقة بيضاء أو الاقتراع بنعم أو لا.

وكان بيان صادر عن مكتب السيستاني قد أكد على ضرورة تسجيل أسماء الناخبين في المراكز التي ستخصص لهذا الغرض، مطالباً وكلاءه في مختلف مناطق العراق بتشكيل لجان لمساعدة المواطنين لإنجاز هذه المهمة حتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات.

وطبقاً لإشارات بعض وكلاء السيستاني، فإن المرجع الشيعي الأعلى يسعى إلى وضع قائمة موحدة لمرشحي الأحزاب الشيعية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، تمهيداً لخوض الانتخابات المقبلة، ومن شأن هذه المساعي تمهيد الطريق أمام هيمنة التجمعات والشخصيات الشيعية المختلفة على العمل السياسي في العراق، ويبدو أن ذلك يأتي بدافع التأكيد على الأغلبية العددية للشيعة في العراق، دون أن يسمح بسيطرة مطلقة للأحزاب الشيعية على البرلمان المقبل.

وكشف جواد المالكي، القيادي البارز في حزب الدعوة، جناح إبراهيم الجعفري، عن تشكيل لجنة للمساعدة في إعداد اللوائح الانتخابية من مختلف الأحزاب والحركات والشخصيات المستقلة، مشيراً إلى أنها لن تتولى مهمة اختيار المرشحين، لكنها ستقدم النصائح وتنسق وتستمع وتتبادل الآراء مع الجميع.

واستناداً إلى معلومات موثقة من مصادر في مدينتي النجف وكربلاء، فإن آية الله علي السيستاني دعا بعض رؤساء العشائر إلى زيارته لتوجيههم بشأن الانتخابات والضغط على عشائرهم لاعتماد قائمة الحوزة التي يبدو ظاهرياً أنها مستقلة، وقد تم دفع مبالغ مالية لهم لهذا الغرض من قبل نجله محمد رضا، كما يجري تنظيم مؤتمرات وندوات يومية لمندوبين من جميع المحافظات العراقية في كربلاء برعاية مكتب السيستاني هناك.

وعلى ذات النهج وزعت عناصر تابعة لمكتب السيستاني استمارات معلومات على المساكن في النجف لإحصاء سكان المدينة وتنظيم قوائم الناخبين بموجبها وليس بموجب البطاقة التموينية، كما يريد الأمريكيون والأمم المتحدة، وهو أمر من شأنه أن «يسمح للإيرانيين الساكنين في النجف بالمشاركة في الانتخابات» (حسب تحذيرات البعض).

أما الموقف السني فلا يزال غير واضح المعالم حتى الآن، فالاتجاهات السنية الرئيسية لا تزال متريثة في هذا الموضوع، وهي تربط قرارها بنتائج ما سيجري بشأن الفلوجة، فقد أكدت هيئة علماء المسلمين أنها ستقاطع الانتخابات في حال هاجمت القوات الأمريكية مدينة الفلوجة، التي تعتبر معقل المقاومة في العراق، وشدد علماء الدين العراقيين على ذلك في بيان أصدروه في ختام اجتماع حاشد لهم.

أما الحزب الإسلامي العراقي، الذي أعلن انسحابه من حكومة علاوي وشارك قبلها في المجلس الانتقالي المنحل، فقد وزع بياناً على المساجد دعا فيه المسلمين إلى «المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة لترشيح وانتخاب من يوثق به من ذوي الأيادي البيضاء، الذين يريدون الخير لهذا الوطن»، مشيراً إلى أن زيارته لتوجيههم بشأن الانتخابات والضغط على عشائرهم لاعتماد قائمة الحوزة التي يبدو ظاهرياً أنها مستقلة، وقد تم دفع مبالغ مالية لهم لهذا الغرض من قبل نجله محمد رضا، كما يجري تنظيم مؤتمرات وندوات يومية لمندوبين من جميع المحافظات العراقية في كربلاء برعاية مكتب السيستاني هناك.

وعلى ذات النهج وزعت عناصر تابعة لمكتب السيستاني استمارات معلومات على المساكن في النجف لإحصاء سكان المدينة وتنظيم قوائم الناخبين بموجبها وليس بموجب البطاقة التموينية، كما يريد الأمريكيون والأمم المتحدة، وهو أمر من شأنه أن «يسمح للإيرانيين الساكنين في النجف بالمشاركة في الانتخابات» (حسب تحذيرات البعض).

انتقادات وتحفظات

□ ويبدي كثير من العراقيين انتقاداتهم وتحفظاتهم على فكرة إجراء انتخابات في العراق في ظل الظروف السائدة في البلاد حالياً، ومن القضايا الباعثة على التحفظات العمليات العسكرية التي تجري حالياً ضد عدد من المدن العراقية بالجملة، فبعد الفراغ من حركة مقتدى الصدر في النجف ومدينة الصدر ببغداد، توجهت القوات الأمريكية بغطاء شكلي من حكومة إياد علاوي إلى سامراء والضلوعية وتلعفر واللطيفية، وها هي اليوم تحشد قواتها على الفلوجة مهددة سكانها بالويل والثبور ما لم تسلم أبو مصعب الزرقاوي الذي يشبه سكانها قصته بقصة أسلحة الدمار الشامل العراقية التي بان زيفها، مع إمكانية تكرار المجازر في مدن أخرى.

ويقول آخرون : إن الانتخابات المقبلة ستكون مهزلة ما لم تشمل جميع أنحاء البلاد، خاصة وأنه يجري التمهيد لها حالياً باتباع سياسة الدم والنار.

ويقول الشيخ محمد بشار الفيضي، الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين في العراق : لن تكون هناك انتخابات، وحتى لو أجريت، فستكون مثيرة للضحك ولن تكون موضع ثقة العراقيين، مشيراً إلى أن مجرد طرح فكرة استبعاد بعض المناطق تعطي الانطباع بأنها ليست انتخابات وإنما مجرد لعبة.

ويرى الفيضي وآخرون سواه أن الحكومة المؤقتة الحالية تخسر المزيد من التأييد الشعبي لارتكابها أخطاء كبيرة، في مقدمتها التصاقها بالمحتلين الأمريكيين الذين هم في الحقيقة أصحاب السلطة والنفوذ في البلاد، وتنفيذ سياساتهم حتى لو جاءت على حساب مواطنيهم.

وتعتقد أوساط عريضة من العراقيين أن نتائج الانتخابات معروفة سلفاً، فمهما تغيرت الوجوه لن يحصل تغيير حقيقي في القوى والتيارات الطافية على السطح، ملمحين إلى النموذج الأفغاني، حيث حصل حامد قرضاي على أعلى الأصوات، مما يعني أن القوى المتحكمة الآن تريد من العراقيين أن يكونوا «شهود زور على هذه المسرحية البائسة» (حسب تعبيرهم).

وفي الحقيقة فإن موضوع الانتخابات لا ينبغي النظر إليه باعتباره مجرد صندوق انتخابات وأوراق توضع فيه، فالتحضيرات لا تزال قاصرة، والسيناريوهات متعددة وغير مستقرة، والمفوضية العليا للانتخابات ليست مستقلة تماماً من جهة، وليست مستقرة على حال من جهة أخرى، وهناك - أيضاً - موضوع توفير الأمن، خاصة بعد أن اتضح أنه لا المنطقة الخضراء ولا إياد علاوي شخصياً بمنأى عن هجمات فصائل المقاومة العراقية، وهناك موضوع توفير المراقبين الدوليين وسوى ذلك من التفصيلات العديدة.

سيناريوهات عديدة

□ ومن المفارقات المثيرة للدهشة بحق أن القوى العراقية المختلفة لم تستقر بعد على سيناريو واحد للانتخابات المزمعة، فهناك من يطرح فكرة القائمة الموحدة التي تضم الفصائل المنضوية في الحكومة الحالية مقابل قائمة أخرى تضم القوى المعارضة، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً، الأمر الذي يثير كثيراً من المخاوف، لأن فوز هذه القائمة محتوم تقريباً، خاصة وأن الهوى الأمريكي مستقر مع هذه القوى التي اتضحت سياساتها ومواقفها منذ تجربة المجلس الانتقالي المنحل، بمعنى أن الإدارة الأمريكية في العراق تفضل التعامل مع هذه القوى بدل التعرض لمفاجآت من هنا أو هناك.

وهناك سيناريو آخر يشير إلى تحالفات بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين وغازي اليـاور وإياد علاوي، وهناك من يطرح سيناريو «القائمة الشيعية الموحدة»، وهو ما يروج له المجلس السياسي الشيعي، وهو تجمع القوى الشيعية الصغيرة والشخصيات التي لا امتداد أو شعبية لها، والذي يصمم خطواته أحمد الجلبي الذي تثير تحالفاته مزيداً من الشكوك حول مدى الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها بعض القوى من جهة ومدى المصداقية أو الشعبية التي تحظى بها الأحزاب الصغيرة في الشارع العراقي.

أما السُنَّة العرب فترى أن الحزب الإسلامي العراقي يجهد في إطار التحالف مع القوى السنية الأخرى الراغبة في المشاركة والفصائل الكردية وربما بعض القوى الليبرالية أيضاً.

ولذلك تبدو الأحداث على المسرح العراقي مربكة، حيث لم تستقر الحكومة ولا الأحزاب في هذا البلد على رأي واحد وقواسم مشتركة، لكن الهجمات وإسالة دماء المواطنين - بحسب المراقبين - لن تقود إلاّ إلى المزيد من التعقيد وإضاعة فرص إقامة سلطة شرعية منتخبة تمثل العراق وتوحد أراضيه.

ويبدو المشهد السياسي في العراق قاتماً وبانتظار مصالحة وطنية تتجاوز خلافات وأحقاد الماضي وتقسيم البلاد إلى مناطق وخطوط خضراء أو حمراء، لأنها إجمالاً تضر بتوحيد الطاقات الشعبية وتنخر المستقبل المأمول لإعادة الاستقرار والأمن إلى ربوع البلاد.